بيان مشترك من مكتب النائب العام والإدارة التعليمية بالولاية بشأن حقوق الطلاب المتحولين جنسيًا

تلقت مكاتبنا عددًا هائلًا من الاستفسارات من جانب مسؤولي المناطق التعليمية والمؤسسات فيما يتعلق بتطبيق الأمر التنفيذي 14190 الصادر في 29 يناير 2025، والأمر التنفيذي الصادر في 5 فبراير 2025، بغرض تقييد المدارس من مرحلة الروضة إلى الصف الثاني عشر من دعم التحول الاجتماعي للطلاب المتحولين جنسيًا وتقييد مشاركتهم في الأنشطة الرياضية. إننا نكتب لإبلاغكم أن هذين الأمرين التنفيذيين لا ينعكسان على حقوق الطلاب والأفراد المتحولين جنسيًا في مدارس نيويورك الحكومية.

تقيد الأوامر التنفيذية معنى "الجنس" في الباب IX لاستبعاد الهوية الجنسية. ولا يمكن للرئيس أن يفعل ذلك من جانب واحد. يتطلب ذلك تحركًا من الكونجرس أو — على أقل تقدير — إخطارًا بقواعد مقترحة يصوت عليها الجمهور. وكما لاحظت الإدارة التعليمية بالولاية سابقًا، فإن بيانات السياسة الرئاسية هذه غير صالحة قانونيًا.

بالإضافة إلى ذلك، يواصل قانون الولاية في اقتراح سبل حماية قوية للطلاب المتحولين جنسيًا، بما يشمل الحق في استخدام المرافق (مثل المراحيض وغرف تغيير الملابس) والمشاركة في الفرق الرياضية التي تتوافق مع هوياتهم الجنسية. يشمل التمييز غير القانوني ضد الطلاب المتحولين جنسيًا طرح الأسئلة المتعلقة بهوياتهم الجنسية، والجنس المحدد عند الولادة، ورفض استخدام أسمائهم أو ضمائرهم التي يطلبون أن ينادوا بها. وجدير بالذكر أن قرار المحكمة الفيدرالية الوارد في الأمر التنفيذي الصادر في 5 فبراير 2025 أقر صراحةً، رفضًا للائحة صدرت عام 2014، بأن الأمر القضائي "لا يقيد قدرة أي مدرسة على... الامتثال للقوانين أو القواعد المتبعة بالولاية أو تلك المحلية فيما يتعلق" بالطلاب المتحولين جنسيًا.

إننا نتفهم أن التهديدات الرئاسية بمنع التمويل موضع قلق. ولكنها أيضًا ليست من سلطة الرئيس. "لا يمكن للنائب العام أن يسعى إلى تحقيق الأهداف السياسية للفرع التنفيذي من خلال سلطة المال أو قوة وكالات إنفاذ القانون" (*مدينة شيكاغو ضد بار*، 961 F3d 882, 887 [الدائرة السابعة 2020]). بعبارة أخرى، لا يحق للرئيس أن ينتحل سلطة الكونجرس، أو أن يتحايل على الإجراءات القانونية العادلة.

تتعهد مكاتبنا بدعم قانون عدم التمييز القائم على الهوية الجنسية (Gender Expression Non-Discrimination Act, GENDA)، "قانون يخص المدارس المشتركة" (القسم [1] 306 من قانون التعليم). وعلى المناطق التعليمية مواصلة الالتزام بقانون الولاية، وتقف الإدارة التعليمية بالولاية ومكتب النائب العام خلف المناطق التعليمية والمعلمين الذين يؤيدون التزام ولايتنا بتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب.